

الحرية والسلام والكرامة للمرأة في فلسطين

قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 للمساءلة

من 29 أيلول/سبتمبر حتى 1 تشرين الأول/أكتوبر - 2014 فلسطين

ملخص من تقرير المؤتمر مترجم الى اللغة العربية

القائمون على إعداد، ترجمة، تنقيح وتنسيق التقرير

ميرا رزق ، وائل عبيدي وميادة ترزي

التاريخ: 2015/4/1

"نحتاج الى قرية كاملة لنقوم بتربية طفل واحد، ونحتاج الى جهود الكثيرين لنحقق مؤتمرا ناجحا"، ان جمعية الشابات المسيحية- فلسطين توجه الشكر الجزيل لأولئك اللذين جعلوا انعقاد هذا المؤتمر ممكنا، ذات مغزى، وتاريخي.

ان نجاح المؤتمر يعود بشكل كبير إلى العمل الجاد من قبل شركائنا والى لجنة التخطيط للمؤتمر والتي شملت المنظمات التالية: الائتلاف الوطني لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 برئاسة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ومنندى مناهضة العنف ضد المرأة وأعضائه الذي يستضيفه طاقم شؤون المرأة، اللجنة الوطنية التي ترأسها وزارة شؤون المرأة لدولة فلسطين، طاقم شؤون المرأة كايروس فلسطين.

نوجه شكرنا الخاص للجنة الصياغة التي أعدت البيان الختامي للمؤتمر، والتي تشكلت من ممثلين عن لجنة المؤتمر.

ونوجه الشكر لأسرة الجمعية ابتداء من موظفي مكتب الاتحاد العام لجمعية الشابات المسيحية- فلسطين وللمتطوعين ولأعضاء مجالس الإدارة للجمعيات المحلية وموظفيها وأعضاء هيئاتها العامة. كل أولئك الموظفين عملوا لخدمة المؤتمر من خلال اللجان المختلفة التي أدارت أعمال المؤتمر بدءا من لجنة التسجيل، لجنة اعداد التقارير، لجنة الفعاليات والأنشطة المرافقة، لجنة الاعلام، لجنة الخدمات اللوجستية والعديد من اللجان الأخرى للمؤتمر. ولدت فكرة المؤتمر من خلال زيارة السيدة ميرا رزق السكرتيرة العامة للاتحاد والسيدة سهير رمضان منسقة المناصرة لحقوق المرأة الى مكتب الجمعية العالمي في جنيف في سبتمبر من العام 2013. اثر ذلك، تم تشكيل لجنة المؤتمر من قبل ممثلين عن الجمعية العالمية وتحديد السيدة ميشيل هيغلين نائبة السكرتيرة العامة لجمعية الشابات المسيحية العالمية، السيدة ماري كلود جولسينت مديرة البرنامج الدولي لمناهضة العنف ضد المرأة (VAW)، السيدة ماندي نوغاريدي مسؤولة مكتب الشرق الأوسط، السيدة مارسيا باناسكو مسؤولة برنامج التواصل والتي ساهمت معنا في اعداد تقرير المؤتمر.

نتقدم أيضا بشكرنا الى طاقم جمعية الشبان والشابات المسيحية- النرويج على دعمهم ومساندتهم المميزة وخاصة السيد فريديريك جلاذ جيرنيس المدير الدولي للجمعية في النرويج والى جميع أخواتنا وأخواننا في جمعيات الشابات المسيحية حول العالم.

بدأ التحضير للمؤتمر عدة أشهر قبل انعقاده الفعلي، وتطلب ذلك العمل الشاق والابداع من قبل الجميع ليكون قصة نجاح حقيقية، وفي هذا الاطار نود أن نشكر موظفي دائرة شؤون المفاوضات وخاصة السيد أشرف الخطيب والسيدة ايناس المظفر وكذلك زملائنا في "برنامج المناصرة المشترك- جمعية الشابات المسيحية- فلسطين/ جمعية الشبان المسيحية- القدس" JAI لما قدموه من مساعدة لإنجاح زيارات مشاهدة واقع الأوضاع في فلسطين التي قام بها المشاركون، وأيضا لما عرضوه من معلومات خلال المؤتمر.

وكذلك نعرب عن امتناننا للأنسة أردا أغازاريان، شركة VandV والسيد سيفان كراكشيان لمهاراتهم المميزة في إعداد الوثائق لهذا الحدث والتي شملت تجهيز المصورين والمترجمين، وتجهيز وسائل العرض الجميلة ، فضلا عن إعداد مواد الاتصال والترويج للمؤتمر واعداد فيلم وثائقي يلخص أعماله.

نتوجه أيضا بالشكر الخاص إلى معدي ومصممي هذا التقرير، حيث أن العديد من الأطراف قد شاركت باعداده وتصميمه، بدءا من لجان إعداد التقارير في المؤتمر نفسه والتي تولت تدوين محاضر مفصلة عن كل جلسة، لفريق التواصل لجمعية الشابات المسيحية- فلسطين وجمعية الشابات المسيحية العالمية، وأخيرا إلى موظفات وموظفي مكتب الاتحاد العام لجمعية الشابات المسيحية- فلسطين الذين أمضوا أياما لجمع وكتابة وتحرير وترجمة هذا التقرير.

ان عقد مؤتمر بهذا الحجم يتطلب توفير مبالغ كبيرة، ونحن في غاية الامتنان لكل الأطراف التي ساهمت بتمويله وهي: جمعية الشابات المسيحية العالمية من خلال صندوق Power to Change، جمعية الشبان والشابات المسيحية- النرويج، جمعية الشبان والشابات المسيحية- السويد، مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية، الكنيسة الميثودية المتحدة للمرأة، برنامج المناصرة المشترك (JAI) وكايروس فلسطين.

نقدم الشكر الخاص جدا للمتحدثين والمحاضرين، واللذين اضطر بعضهم للسفر مسافة طويلة ليتمكن من حضور المؤتمر وتبادل معارفهم وخبراتهم الخاصة.

أخيرا وليس آخرا نود أن نشكر المشاركين جميعا وخاصة أولئك الذين خاطروا بالقدوم خاصة أن المؤتمر جاء مباشرة بعد العدوان على غزة رغم أن حكوماتهم ومؤسساتهم يمكن أن تكون قد نصحتهم بعكس ذلك، نحن نقدر بعمق شهادتهم وتضامنهم.



"المشكلة هي أنه بمجرد رؤيته، لا يمكنك أن تدعي عكس ذلك.

وبمجرد أن ترى، وتحافظ على هدوءك،

ولا تقول شيئا، يعتبر ذلك فعلا سياسيا كما لو أنك رفعت صوتك عاليا.

لا يوجد براءة. في كلتا الحالتين تكون تحت طائلة المساءلة."

الجميع تحت طائلة المساءلة، إسرائيل تحت طائلة المساءلة عن الإجراءات والانتهاكات وجرائم الحرب ضد الشعب الفلسطيني وخاصة النساء والأطفال. المجتمع الأبوي مسؤول عن أساليبه التي تقيد وتنتهك كرامة المرأة أيضا. فتح هذا المؤتمر أعيننا على الطرق التي تستخدمها هاتين القوتين، في خلط وانتهاك أمن المرأة وحريتها. بالنسبة لبعض الزوار الأجانب، هذه هي المرة الأولى التي يشهدون أو يسمعون عن مثل هذه الفظائع. بالنسبة للآخرين الذين يعيشون الواقع كل يوم، أنها المرة الأولى التي تكون لديهم الفرصة للتحدث بصوت عال إلى النساء والرجال من خارج فلسطين. وبالنسبة لآخرين كان التركيز على العنف ضد المرأة شيئا جديدا. المهم الآن أن أعيننا أصبحت مفتوحة ويجب علينا جميعا أن نقول ونفعل شيئا. نحن جميعا تحت طائلة المسؤولية.

لنعطي الفرصة لهذا التقرير أن يترجم على أرض الواقع، يذكركم، يزيدكم صلابة، ويلهمكم للعمل، ويطالب أصحاب السلطة بحماية النساء وحماية حقوقهن، وضمان حريتهن. ان حرياتنا كلها مترابطة.

كما يقول الراحل الدكتور مارتين لوثر كينغ "الظلم في أي مكان هو تهديد للعدالة في كل مكان. نحن جميعا عالقون في شبكة لا مفر منها من التبادلية، حالة واحدة من القدر."

اقتباس من:أرونداتي روي



1. الملخص التنفيذي

تم عقد المؤتمر الدولي حول "الحرية والسلام والكرامة للمرأة في فلسطين: المساواة حول القرار 1325" في مدينة بيت لحم الفلسطينية المقدسة في الفترة من تاريخ 29 سبتمبر وحتى 1 أكتوبر عام 2014. تلخص الوثيقة أهم المحاور التي تناولها المؤتمر ومخرجاته، بما في ذلك جلسة الافتتاح ووثيقة الاختتام، والتي قامت بتسليط الضوء على قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325 على المستويين المحلي والعالمي، ويوجد في نهاية الوثيقة ملخصاً للزيارات التي خصصت لتقصي الحقائق حول الوضع في فلسطين والتي أجراها بعض المشاركون في المؤتمر.

قامت جمعية الشابات المسيحية- فلسطين باستضافة هذا المؤتمر الذي نُظّم بالتعاون مع جمعية الشابات المسيحية العالمية (World YWCA)، والإئتلاف الوطني لتفعيل قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325 الذي يترأسه الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، واللجنة الوطنية التي تترأسها وزارة شؤون المرأة، والمنتدى الوطني لمكافحة العنف ضد المرأة الذي يستضيفه طاقم شؤون المرأة، ومبادرة كايروس الفلسطينية.

حضر هذا المؤتمر بعض النشطاء المعروفين في مجال حقوق المرأة، والقيادات الدينية، ومناصري حقوق الإنسان والسياسيين الذين جاءوا ليشاركوا في النقاش حول واقع المرأة الفلسطينية وتأثيرات الاحتلال العسكري الإسرائيلي عليها استناداً لقرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325، لقد كانت الغاية من هذا المؤتمر ملامسة مواضيع المرأة، والسلام، والعدالة والحرية. يعترف قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325 بحق/حاجة المرأة للمشاركة في عملية السلام بالإضافة لمنع تعرضها للعنف وحمايتها من جميع أشكاله، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي.

هذا المؤتمر – والذي تم التخطيط له بادئ الأمر ليكون النشاط الختامي لمشروع ممول من FOKUS وهو إتحاد الجمعيات النسوية في النرويج وبتنفيذ Y-Global (جمعية الشابات والشبان المسيحية في النرويج) – غدا بعد فترة وجيزة نشاطاً تشاركياً وطنياً / دولياً كبيراً قادته جمعية الشابات المسيحية- فلسطين، وجمعية الشابات المسيحية العالمية وبعض الشركاء المحليين المنخرطين أصلاً في الأنشطة المتعلقة بقرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325، بما في ذلك وزارة شؤون المرأة واللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325. جميع هؤلاء الشركاء أبدوا ترحيبهم بهذه الفكرة وتم تبنيها في نهاية عام 2013. بعدها مباشرة، شرعت جمعية الشابات المسيحية- فلسطين بالتخطيط للمؤتمر بالتعاون مع شركائها المحليين وتم الاتفاق على عقد المؤتمر تحت عنوان: "الحرية والسلام والكرامة للمرأة في فلسطين القرار مجلس الأمن 1325 للمساواة".

تزامن توقيع هذا المؤتمر الدولي مع الذكرى الرابعة عشر لإطلاق قرار مجلس أمن الأمم المتحدة رقم 1325، وجاء في الوقت الذي يواصل فيه الاحتلال العسكري الإسرائيلي ارتكاب جرائم التطهير العرقي الممنهج، وإلغاء وتدمير مخطط الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعزل قطاع غزة عن سائر الأرض الفلسطينية، وتكثيف البناء الاستيطاني وزيادة مصادرة الأراضي، وسرقة الموارد والمصادر الوطنية، واستكمال تشييد جدار الفصل العنصري، والاستمرار بتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير طابعها.

علاوةً على ذلك، فإن سياسة التهجير والترحيل القسري المتواصلة من خلال هدم البيوت وإلغاء حقوق المواطنة قد أثرت بشكل مباشر على شعور المرأة بالأمن والحرية. لقد قررنا بالأناقة مكتوفي الأيدي أو أن نتجاهل التدابير الإسرائيلية العنصرية وذلك من خلال محاسبة الجناة ووضعهم على طاولة المساءلة. إن السياسات العدوانية الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني تجسدت بشكل واضح وصريح خلال الحروب الثلاثة المتتالية على قطاع غزة في الأعوام 2008، و 2012، والحرب الأخيرة في صيف عام 2014 التي استمرت لمدة 51 يوماً وشهدت أكثر من 2000 قتيل منهم 500 من النساء والأطفال، بالإضافة لتشريد وتهجير أكثر من نصف مليون مواطن -غالبيتهم من النساء- والذين كانوا يعيشون في ظروف صعبة وغير إنسانية في المدارس التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا).



أهداف المؤتمر:

- التتوير، ورفع مستوى الوعي لدى جمعيات الشابات المسيحية عالميا، ولدى الشركاء، والشبكات العالمية الأخرى والمجتمع المدني، والحركات النسوية فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، وخاصة وضع المرأة الفلسطينية.
- المساهمة بنشاط في النقاش المتعلق بالمرأة، والسلام، والعدل، والأمن، وتقديم منصة للنقاش وخاصة للشابات للتعبير عن تطلعاتهن والتحديات التي تخص المرأة، وبناء الخبرات، والخروج بتوصيات ملموسة يمكن أن تتوج جهودهن من أجل السلام والعدالة والكرامة.
- المساهمة في وضع وثيقة موقف لجمعيات الشابات المسيحية تتعلق بالسلام والعدل، من شأنها أن تشمل استراتيجية لرصد خطط العمل المتعلقة بقرار مجلس الأمن 1325 في بلدانهم
- إنشاء وتعزيز شبكات المناصرة والتضامن في إطار حركة جمعية الشابات المسيحية العالمية، والكنائس، والشركاء المسكونيين وغيرهم من الشركاء الدوليين، من أجل تعزيز دعمهم للسلام والعدالة في فلسطين بما في ذلك تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325
- الإعلان عن الخطة الإستراتيجية المتبعة لتجهيز الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين، وتحديد دور المجتمعين المدني و الدولي، والمؤسسات الدولية لدعم هذا الجهد.
- إصدار بيان من المؤتمر حول حرية المرأة، والسلام، و الكرامة في فلسطين تلخص نتائج المؤتمر وتدعو الى اتخاذ خطوات عملية لمساندة المرأة في فلسطين.



البيان الختامي المقترح على
المؤتمر الدولي "تحت شعار الحرية والسلام والكرامة للنساء الفلسطينيات: قرار مجلس الأمن 1325"
بيت لحم - فلسطين
9/29 إلى 2014 /10/1



اختتم المؤتمر الدولي أعماله التي امتدت على مدار ثلاثة أيام في الفترة الواقعة ما بين 9/29 – 2014/10/1 في بيت لحم تحت عنوان " الحرية والسلام والكرامة للنساء الفلسطينيات: قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة 1325 الخاص بأمن النساء وحمايتهن في دول الصراع المسلح والحروب، والذي نظمه اتحاد جمعيات الشابات المسيحية – فلسطين، وبالشراكة مع الجمعية العالمية للشابات المسيحية والإئتلاف الوطني الفلسطيني لتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1325، الذي يرأسه الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية، واللجنة الوطنية العليا الفلسطينية لتطبيق القرار 1325 المشكل بمرسوم صادر عن مجلس الوزراء وتترأسه وزيرة شؤون المرأة، ومنددى مناهضة العنف ضد المرأة، وكايروس فلسطين، وبحضور شخصيات دولية من آسيا، وأستراليا، وأمريكا، وأفريقيا، وأوروبا.

وتزامن عقد هذا المؤتمر الدولي مع حلول الذكرى الرابعة عشر لصدور قرار الامم المتحدة 1325، وحملة التطهير العرقي التي تنفذها حكومة الإحتلال الاسرائيلي بشكل ممنهج للقضاء على المشروع الوطني الفلسطيني، بفصل قطاع غزة عن باقي الوطن، وتكثيف الإستيطان، ومصادرة الأراضي وسرقة الموارد، واستكمال بناء جدار الضم والتوسع والإمعان في إجراءات عزل وتهويد القدس المحتلة وتغيير معالمها.

إن استمرار اسرائيل في سياساتها العدوانية على الشعب الفلسطيني والتي تجسدت بوضوح سافر بشنها ثلاث حروب متوالية على قطاع غزة في الاعوام 2008 و2012، وخاصة الحرب التي وقعت صيف عام 2014 والتي اعتبرت الاكثر همجية وشراسة حيث استمرت واحد وخمسون يوما كان ضحيتها أكثر من ألفي شهيد منهم خمسمائة شهيدة، و أدت الى تهجير وتشريد أكثر من نصف مليون مواطن ومواطنة يعيش جلهم في مدارس وكالة الغوث اللاجئين "الانروا" في ظروف صعبة وغير انسانية خاصة على النساء.

لقد قامت اسرائيل خلال حروبها الثلاث، بانتهاك المنظومة الدولية لحقوق الانسان بارتكابها مجازر جماعية أدت الى إبادة أكثر من تسعين عائلة، الامر الذي اكد عليه مجلس حقوق الانسان بقراره بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات المرتكبة في قطاع غزة في حرب 2014، والذي أكده ايضا تقرير جولدستون الذي صدر بعد حرب 2008.

وفي الوقت ذاته، وقف المؤتمر امام السياسة العدوانية لجيش الاحتلال في الضفة الغربية، والمتمثلة بتصعيد حملات الاعتقال المتواصلة على الشعب الفلسطيني وتصعيد مصادرة الاراضي وبناء المستوطنات واستكمال بناء جدار الفصل العنصري، ورفع وعي المشاركون في المؤتمر أمام سياسة التطهير العرقي في مدينة القدس وتغيير معالمها العربية والديمغرافية عن طريق هدم المنازل وسحب الهويات وتهجير السكان واعتبر انه لا يمكن السكوت على ممارسات الاحتلال العنصرية ولا يمكن المرور عنها دون مساءلة مرتكبيها ومحاسبتهم.

واكد المؤتمر على حق النساء الفلسطينيات في مقاومة الاحتلال لاسترجاع حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة وغير القابلة للتصرف والمتمثلة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين على اساس قرار 194 وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

وناقش المؤتمر على مدار ثلاثة ايام، مجموعة من اوراق العمل تحت عناوين متعددة ذات صلة بعنوان المؤتمر واستهدافاته، حيث بحثه في الاطر القانونية وحقوق الانسان في دولة فلسطين، كما استعرض الرؤية الفلسطينية لتطبيق قرار هيئة الأمم 1325 الذي يعني بالمرأة، والأمن، والسلام وحماية، النساء في النزاعات ووقت الحروب، كما بحث المؤتمر في تطورات المشاركة السياسية للمرأة والعقبات التي تقف في وجه تعزيز مشاركتها ووصولها لمواقع صنع القرار. واطلع المؤتمر على سياق وانجازات حملة المقاطعة الدولية لاسرائيل وسحب الاستثمارات منها وبحث في منطلقات وآليات العمل في الحملة النسائية لمقاطعة بضائع الاحتلال والسياسات الوطنية المطلوبه لدعم حملات المقاطعة. وعلى اثر استعراض اوراق العمل ونقاشها من قبل الحضور الذي اتسم بالحيوية والحس العالي بالمسؤولية، أكد المؤتمر على ما يلي:

- مطالبة مجلس الأمن الدولي بالعمل الجاد لإنهاء الإحتلال الإسرائيلي عن الأراضي الفلسطينية، كونه يشكل الجذر الأساسي لكل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني من معاناة وانتهاكات صارخة وتوفير الحماية الدولية للنساء.
- دعوة الحكومة السويسرية والدول الموقعة على اتفاقيات جنيف الاربعة الى عقد مؤتمر لمناقشة عدم التزام اسرائيل ببروتوكول جنيف الرابع واتخاذ الاجراءات اللازمة لالزام اسرائيل بها.
- دعوة جميع الدول الاعضاء في مجلس حقوق الإنسان الى دعم لجنة تقصي الحقائق حول انتهاكات القانون الدولي الانساني وحقوق الانسان في دولة فلسطين المحتلة، ومطالبة مجلس حقوق الانسان باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة للمساءلة وفق نتائج التحقيقات التي ستجرى والمطالبة بايلاء اهتمام خاص بالتحقيق في الانتهاكات المتعلقة بالنساء والفتيات جراء العدوان الاسرائيلي الغاشم على قطاع غزة.
- إدانة واستنكار العدوان الغاشم على شعبنا في قطاع غزة، واستهدافه للمدنيين خاصة النساء والأطفال منهم.
- دعم دولة فلسطين في جهودها المبذولة من أجل تقديم قادة الجيش الإسرائيلي إلى المحاكم الدولية كمجرمي حرب والتوقيع على ميثاق روما والانضمام الى محكمة الجنايات الدولية.
- ضرورة الربط بين نص القرار 1325 والقانون الدولي الانساني واتفاقيات حقوق الإنسان، خاصة فيما يتعلق بتوفير حماية النساء والأطفال في وقت الحرب، استنادا لاتفاقيات جنيف الأربع.
- تبني الحملة الدولية لمقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها كأحد ادوات مساءلة اسرائيل وردعها على خروقاتها للقانون الدولي.
- ضرورة تصعيد حملة UAV Engines ضد شركات الأسلحة المستخدمة في العدوان الإسرائيلي على دولة فلسطين.

- أهمية تعزيز ودعم تنظيم الفعاليات التضامنية الدولية مع الشعب الفلسطيني.
- أهمية تشكيل لجنة متابعة من الوفود المشاركة في المؤتمر التي سيتم تشكيلها بدعوة من لجنة المؤتمر لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر.
- أهمية تشكيل شبكة نسائية تتضمن جمعية الشابات المسيحية في فلسطين والجمعية العالمية وأعضاء المؤتمر بهدف الاستفادة من التجارب المحلية والدولية لتطبيق قرار 1325 وإسناد المرأة الفلسطينية في نضالها ضد الاحتلال.
- ضرورة العمل على تغريم الاحتلال للخسائر التي لحقت بالبنية التحتية، والمنشآت، والبيوت جراء العدوان الاسرائيلي الغاشم قطاع غزة، كما اكد المؤتمر على عدم تمكين اسرائيل من المشاركة في عملية اعادة اعمار غزة.
- أهمية دور ومسؤولية الأمين العام للأمم المتحدة في تطبيق قرار 1325 وأهمية تفعيل دوره الرقابي ورصد العقوبات التي تحول دون تطبيقه.



قرار مجلس الأمن 1325 عالميا ومحليا

1. عن قرار مجلس الأمن 1325:

صدر قرار مجلس الأمن رقم 1325 عن جلسة المجلس رقم 4213 المنعقدة في 31-10-2000 ويدعو إلى تمكين نساء العالم من المشاركة على مستوى صناعة القرار في الهيئات الأمنية وهيئات حفظ السلام عامة وفي مناطق النزاع المسلح على وجه الخصوص. انه القرار الدولي الأول المتعلق بدور أكبر للمشاركة النسائية في منع الصراعات المحلية المسلحة وصنع السلام. ويدعو القرار إلى:

- زيادة مشاركة النساء في كل مراكز صنع القرار داخل الهيئات المختلفة التي تعمل لمنع النزاعات وإدارة عمليات صنع السلام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- يحث الأمين العام للأمم المتحدة على تعيين عدد أكبر من النساء كممثلات ومبعوثات خاصات في مناصب مرموقة، وأن يحث الدول الأعضاء على تقديم أسماء مرشحاتهم من النساء لمنصب الأمين العام ووضعها في لوائح يتم تحديثها بانتظام.
- يطالب جميع أطراف النزاعات المسلحة بالانضمام إلى القانون الدولي المتعلق بحقوق النساء والفتيات كمدنيين، وخاصة التزامات الأطراف المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحق بها.

أهمية القرار 1325 بالنسبة إلى المرأة الفلسطينية

- يشدد القرار على مسؤولية جميع الدول في وضع حد للإفلات من العقاب ومقاضاة المسؤولين عن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب.
- ينسجم قرار مجلس الأمن 1325 مع أجندة الحركة النسوية الفلسطينية، في أنه يجمع بين متطلبات التحرر الوطني وحاجة المرأة لتحقيق سلام عادل وشامل، وبين حاجتها للتقدم الاجتماعي وحققها في تكريس قيم الديمقراطية والمساواة.
- يشكل قرار مجلس الأمن 1325 منصة تمكن الحركة النسوية الفلسطينية من إسماع صوتها، ومطالبة مجلس الأمن والأمين العام توفير الحماية للمرأة الفلسطينية من الاحتلال العسكري والعنف المصاحب له. يمكن للمرأة الفلسطينية أن تطالب بارسال بعثة لتقصي الحقائق وتحديد الأسباب التي تعيق تنفيذ القرار في دولة فلسطين المحتلة استنادا إلى قرار مجلس الأمن 1325، قد تقترح الحركة النسوية الفلسطينية برامج ومطالبات ومبادرات للمشاركة في جهود السلم الأهلي والمصالحة المدنية، من خلال المشاركة في الحوارات المتعلقة بالوحدة الوطنية، أو مبادرة خاصة تقوم بها النساء لتتبع الحوار من أجل الحفاظ على النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

وسائل تفعيل القرار 1325

ان قرار مجلس الأمن 1325 يعتبر قرارا غير مسبوق بالنسبة للنساء الفلسطينيات، كما أن تنفيذه يمكنهن من إحداث تغيير عميق، وعلاوة على ذلك، فإنه يمكن استخدامه على عدة مستويات:

على المستوى الفردي والشخصي للمرأة

- توثيق الانتهاكات ضد النساء الفلسطينيات، بما في ذلك القتل، والتشريد والطرده بهدف بناء المستوطنات، الولادة عند نقاط التفتيش والوفيات بسبب الحصار.
- إطلاق حملات إعلامية لتسليط الضوء على أوضاع السجينات، والمطالبة بالإفراج عنهن، والعمل على إعادة تأهيلهن ودمجهن في المجتمع بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة.
- رصد أثر الاحتلال والمستوطنات على صحة المرأة والطفل وعلى البيئة، وإصدار التقارير الدورية المتعلقة بذلك.
- رصد التقدم المحرز في مشاركة المرأة في العملية السياسية وفي بناء الدولة والتنمية.

- رفع مستوى الوعي حول الحقوق والإجراءات المتعلقة بالنساء العاملات في سلك الشرطة، وتزويدهن بالمعرفة اللازمة وتدريبهن على مهارات التواصل والحوار والإقناع.
- عقد حلقات دراسية وإرسال مذكرات إلى بعثات ووكالات الأمم المتحدة، وإلى الشبكات النسائية الإقليمية والدولية وحركات التضامن حول أوضاع المرأة الفلسطينية ومعاناتها تحت الاحتلال العسكري. ومطالبتها بالتضامن والضغط من أجل حمايتها من عنف هذا الاحتلال ولتنفيذ القرار.
- حشد التأييد من قبل صانعي القرار لإصدار قوانين لحماية المرأة من جميع أشكال العنف المجتمعي، والقيام بحملات إعلامية للمطالبة بتحقيق العدالة للنساء.

على المستوى السياسي

- استخدام آليات الرقابة الحالية للأمم المتحدة لمطالبة الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها وفقا للقرار، وذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية وممثل فلسطين في الأمم المتحدة.
- مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة باصدار تقرير سنوي عن وضع المرأة الفلسطينية فيما يتعلق بقرار مجلس الأمن 1325، والمطالبة بإرسال بعثة لتقصي الحقائق لتوثيق معاناة النساء الفلسطينيات عند نقاط التفتيش، أو معاناتهن بسبب سياسة هدم المنازل والاستمرار ببناء الجدار.
- مطالبة الأمم المتحدة بعقد جلسات خاصة للاستماع إلى معاناة المرأة الفلسطينية في ظل هذا الاحتلال العسكري.

كألية لتحقيق المصالحة الوطنية

- المطالبة بتمثيل المرأة في لجان المصالحة الوطنية التي شكلها المجتمع المدني والأحزاب السياسية.
- لعب دور فاعل في اقتراح مبادرات للترميم الداخلي والوحدة، وإجراء الأنشطة الشعبية التي تدعو للمصالحة وإنهاء الانقسام السياسي.
- المطالبة بحماية المرأة، واحترام خصوصياتها، وتجنبيها المعاناة الناتجة عن الصراع الداخلي والأزمات السياسية.
- بذل كل الجهود الممكنة لرفع مستوى الوعي حول الديمقراطية وتشجيع ثقافة الحوار والتسامح كبديل لثقافة الكراهية والإقصاء



الاستعدادات للمؤتمر

مع اقتراب عام 2013 من نهايته، بدأت جمعية الشابات المسيحية في فلسطين عملية التخطيط للمؤتمر، وبدأت بالتواصل مع المنظمات المحلية ومع الشركاء، وكذلك مع المنظمات الدولية والائتلافات النسوية ومع الحكومة المحلية والحكومات الدولية وأيضا مع الجهات المعنية الأخرى.

لاقت فكرة عقد المؤتمر الدعم والترحيب من الجميع، وتم تشكيل لجنة المؤتمر بهدف وضع رؤية موحدة تتضمن الجدول الزمني لجلساته وفعالياته، وكذلك المتحدثين، والمشرفين، والفعاليات على هامشه. ترأست جمعية الشابات المسيحية- فلسطين لجنة المؤتمر والتي ضمت في عضويتها أيضا وزارة شؤون المرأة، والتحالف من أجل قرار مجلس الأمن 1325، والاتحاد العام للمرأة في فلسطين والذي يمثل أكثر من 72 منظمة نسائية فلسطينية، ومنتدى مكافحة العنف ضد المرأة الذي يشكل تجمعاً لـ 14 من المنظمات النسائية غير الحكومية، وكابروس فلسطين.

بدأت لجنة المؤتمر اجتماعاتها في أبريل عام 2014 واستمرت في مواكبة التخطيط للمؤتمر حتى نهاية سبتمبر. كانت عملية التحضير للمؤتمر واسعة ومكثفة مع الأخذ بعين الاعتبار الانتباه الى كل التفاصيل، بما فيها إعداد "البيان الختامي" تم اصداره في اليوم الأخير من المؤتمر، حيث شكلت لجنة صياغة خاصة لهذا الغرض من قبل لجنة المؤتمر. وعلى الرغم من أن إعداد البيان بدأ قبل المؤتمر، إلا أن القضايا والتوصيات التي خرج بها المؤتمر، والتي حصلت على الإجماع، قد أضيفت لاحقاً وانعكست في البيان. يمثل البيان الختامي للمؤتمر صوت المرأة الفلسطينية وكذلك صوت المشاركين الدوليين اللذين ينادون بضمان صون حق المرأة الفلسطينية في الحرية والسلام والعدالة والكرامة، وأن يتم تقديم المخالفين لهذا الحق للمساءلة.



أبرز ما جاء في خطة العمل الوطنية الفلسطينية

تم تقديم إطار خطة العمل الوطنية من قبل السيد إسماعيل حماد، المستشار القانوني لوزارة شؤون المرأة.

تهدف الاستراتيجية الوطنية إلى توحيد الجهود الوطنية الرسمية وغير الرسمية في إطار من العمل المشترك المتفق عليه، استراتيجية موحدة مترافقة مع خطوات عملية واضحة. تأخذ بعين الاعتبار الحالة الخاصة لفلسطين كونها تحت الاحتلال وتحديدا الاحتلال العسكري الإسرائيلي، والانتهاكات المستمرة ضد النساء والفتيات الفلسطينيات في هذا السياق.

وفيما يلي ملخصا للاستراتيجيات الهادفة الى بناء توافق في الآراء حول خطة عمل وطنية في فلسطين:

- تعزيز الشراكة والتواصل بين الحكومة والمجتمع المدني للتوافق على رؤية موحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 وجميع مكوناته المتعلقة بالوقاية والحماية والمساءلة والمشاركة للمرأة الفلسطينية. ، مما يؤدي الى توحيد كل الجهود الوطنية في دولة فلسطين، ممثلة في وزارة شؤون المرأة وجميع الوزارات وجميع منظمات المجتمع المدني وجميع الحركات والأطر النسوية.
- الوصول إلى استراتيجية وطنية موحدة (أو خطة عمل) تهدف إلى تعزيز صمود النساء الفلسطينيات في مواجهة الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتنقيتهن بما يتعلق بحقوقهن وبالأدوات اللازمة لمواجهة الانتهاكات ضدهن بما فيها جرائم الحرب، توفير الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات على المستوى الوطني والدولي - تمكين النساء والفتيات الفلسطينيات على بناء قدرتهن للمشاركة في بناء السلام على المستوى السياسي وتوفير المزيد من الفرص لهن في مجال التعليم العالي من أجل الحصول على مناصب دبلوماسية.
- دعم النساء والفتيات الفلسطينيات للمشاركة في جميع مستويات صنع القرار بدءا من المستوى المحلي ووصولاً إلى المستوى الوطني.





مصفوفة خطة المتابعة والتقييم

محور ومجال الوقاية والحماية

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير آليات الحماية للنساء والفتيات الفلسطينيات في مواجهة انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي.

- عدد برامج التأهيل النفسي والصحي التي استهدفت النساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف من قبل الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكات المستوطنين.
- نسبة النساء والفتيات المستهدفات ممن شاركن ضمن برامج الدعم والارشاد النفسي في قطاع غزة.
- نسبة النساء والفتيات اللواتي شاركن ضمن برامج الدعم الاجتماعي والصحي والاسناد القانوني من ذوي الاسيرات واسر الشهداء والجرحى والمصابين.
- نسبة النساء والفتيات المقدسيات اللواتي تلقين خدمات الدعم والإسناد القانوني.
- مدى رضا النساء عن برامج الدعم الاجتماعي والنفسي والصحي والقانوني التي تلقينها ونوعية الخدمة المقدمة.
- عدد حملات المناصرة المنفذة والتي تستهدف شرح قضايا الاسيرات الفلسطينيات ومعاناتهن.
- مدى تطبيق الإجراءات التفصيلية لمقدمي الخدمات للنساء ضحايا الانتهاكات الإسرائيلية في منظومة التحويل الوطني.
- عدد الدراسات البحثية التي ترتبط بالآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية جراء الانتهاكات الاسرائيلية ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.
- عدد التقارير القانونية التي بحثت التغيرات عبر القوانين والتشريعات الفلسطينية اللازمة لتوطين قرار 1325 على المستوى المحلي.

السياسة الاولى: تحسين نوعية خدمات الدعم الاجتماعي والصحي والقانوني للنساء والفتيات اللواتي يتعرضن للعنف من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

<ul style="list-style-type: none"> ● نسبة الاخصائيين النفسيين ومقدمي الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية الذين تم تاهيلهم للتعامل مع حالات العنف الناتجة عن الاحتلال الاسرائيلي. ● وجود قاعدة بيانات شاملة بين كافة الشركاء تسهل من عملية تحويل النساء والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الاسرائيلي الى الجهات المختصة. ● مدى فعالية وكفاءة قاعدة البيانات واستخدامها من قبل الشركاء. ● توفر آليات تضمن تحسن مستويات الشراكة والتنسيق الفعال وتبادل المعلومات ما بين المؤسسات والأطراف التي تقدم خدمات الدعم والارشاد النفسي والاجتماعي والصحي والقانوني. ● عدد الأنشطة الإعلامية التي تستهدف التعريف بالخدمات والمؤسسات التي تقدم برامج وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي والقانوني للنساء المستهدفات 	<p>السياسة الثانية: تعزيز القدرات المؤسسية والفردية لتمكين النساء والفتيات المعرضات للعنف الاسرائيلي من الوصول الى المعلومات والخدمات</p>
<ul style="list-style-type: none"> ● عدد برامج التمكين الاقتصادي التي خصصت للنساء اللواتي يتعرضن للانتهاكات الاسرائيلية. ● عدد برامج التمكين الاقتصادي التي إستهدفت عوائل وأسر الشهداء والجرحى وذوي الاعاقة الناتجة عن الاعتداءات الاسرائيلية. ● مدى رضا النساء والفتيات عن برامج التمكين الاقتصادي ونوعية الخدمة المقدمة لهن. ● نسبة النساء المستفيدات من البرامج الاغاثية والتي ساعدتهن على مواجهة اثار الحرب الاسرائيلية. ● عدد النساء والفتيات المشاركات ضمن برامج التوعية ممن تلقين تدريب حول مفاهيم حقوق الإنسان والقانون الدولي الانساني والقرارات والاتفاقيات الدولية 	<p>السياسة الثالثة: تعزيز مقومات صمود النساء والفتيات الفلسطينيات في مواجهة أثار الاحتلال الاسرائيلي</p>
<p>محور ومجال المساءلة الدولية</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي الثاني: مساءلة الاحتلال الاسرائيلي وفق الآليات الدولية والاقليمية.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> ● المصادقة على الاتفاقيات المرتبطة بمساءلة الاحتلال الاسرائيلي كنظام روما. ● عدد القضايا والدعاوى القانونية أمام المحكمة الجنائية والمحاكم الدولية المختلفة لمقاضاة الاحتلال الاسرائيلي. ● عدد حملات الضغط الدولية التي تستهدف فضح الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية وخصوصا في قطاع غزة. ● عدد الاجتماعات التي يعقدها مجلس الامن الدولي ومجلس حقوق الانسان والتي والتي تتعلق بالانتهاكات ضد المرأة الفلسطينية. ● عدد التقارير الدولية التي تناولت الانتهاكات الإسرائيلية الممارسة تجاه النساء والفتيات الفلسطينيات. ● توافر قاعدة بيانات توثق كافة أنشطة هيئات الامم المتحدة والمنظمات الدولية التي تتعلق بجوانب مسائل الاحتلال الاسرائيلي دوليا. ● وجود خطة اعلامية تستهدف تسليط الضوء دوليا على انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لحقوق النساء والفتيات الفلسطينيات. 	<p>السياسة الأولى: تفعيل آليات المساءلة الإقليمية والدولية للاحتلال الاسرائيلي بما يتعلق بواقع الانتهاكات ضد النساء والفتيات الفلسطينيات</p>

<ul style="list-style-type: none"> • عدد الدراسات والابحاث والمنشورات التي تناولت آليات مساءلة الاحتلال الاسرائيلي ومقاضاته دوليا. 	
<ul style="list-style-type: none"> • عدد التقارير التي توثق الانتهاكات والجرائم الانسانية الاسرائيلية ضد النساء والفتيات في قطاع غزة جراء الحرب الاسرائيلية الأخيرة. • عدد التقارير التي توثق الانتهاكات الاسرائيلية واعتداءات المستوطنين الممارسة ضد النساء والفتيات في سائر الاراضي الفلسطينية. • عدد التقارير التي توثق الانتهاكات التي تتعرض لها النساء والفتيات المقدسيات. • عدد التقارير التي توثق الانتهاكات ضد الاسيرات الفلسطينيات وأسرهن وزوجات الشهداء والجرحى. • عدد التقارير التي توثق عمليات الاتجار بالنساء والاعتداء عليهن أو إجبارهن على ممارسة البغاء أو الدعارة أو أية أعمال ضاره ومهينة أو استغلالهن كموضوع أو كرمز جنسي في أوقات الحروب أو النزاعات 	<p>السياسة الثانية: تحسين القدرات المؤسسية فيما يتعلق بآليات رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.</p>
	<p>السياسة الثالثة: رصد وتوثيق انتهاكات واعتداءات الاحتلال الاسرائيلي ضد النساء والفتيات الفلسطينيات.</p>
<p>محور ومجال المشاركة</p>	
<p>الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز مشاركة المرأة الفلسطينية وإدماجها في عمليات صنع القرار على المستوى الوطني والدولي.</p>	
<ul style="list-style-type: none"> • . نسب النساء المشاركات ضمن المستويات القيادية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والدبلوماسية والسياسية. • توافر قاعدة بيانات تتضمن مسح حول نسب مشاركة المرأة الفلسطينية في كافة مستويات صنع القرار. • عدد حملات الضغط والمناصرة التي تستهدف التأثير على صانعي القرار المحلي فيما يتعلق بمشاركة المرأة. • مدى رضا المؤسسات والاطراف ذات العلاقة حول جدوى حملات الضغط والمناصرة المنفذة. • نسب المستهدفين من برامج التوعية التي تهدف الى تعزيز مشاركة المرأة السياسية والمجتمعية وعلى كافة المستويات. • اعداد النساء اللواتي تم تاهيلهن كقياديات للمشاركة ضمن مستويات التمثيل المختلفة. • عدد التقارير التي وثقت التقدم الحاصل على صعيد مشاركة المرأة في القطاعات المجتمعية المختلفة 	<p>السياسة الاولى: تطوير مشاركة المرأة الفلسطينية وزيادة تمثيلها على المستوى القيادي في المؤسسات والهيئات الحكومية والدبلوماسية والاطر السياسية المختلفة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • نسب النساء المشاركات ضمن المستويات القيادية في مواقع صنع القرار في القطاع الأهلي والخاص والهيئات التابعة للسلطة القضائية والمؤسسات 	<p>السياسة الثانية: زيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وبما يضمن تحقيق الفرص</p>

<p>الامنية والشرطية الفلسطينية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدد حملات الضغط والمناصرة والتي تستهدف التأثير على صانعي القرار في القطاع الاهلي والخاص. • عدد النساء المشاركات ضمن برامج التوعية وبناء القدرات التي تستهدف تعزيز مشاركتهن المجتمعية المدنية والسياسية. • اعداد العاملين في المؤسسات الشرطية والأمنية والعسكرية الذين تم توعيتهم باهمية المشاركة المجتمعية للمرأة وآليات حماية النساء والفتيات. • توفر آليات واجراءات تكفل استجابة الجهات القضائية والأمنية الوطنية للانتهاكات التي تمس حقوق النساء والفتيات. • توفر أدلة عسكرية واطر وطنية للسياسات الأمنية، والتي تضمن اندماج النساء ضمن تلك الهيئات. • وجود مدونات قواعد السلوك للعاملين في الجهاز الامني والعسكري، والتي تضمن وجود تدابير لحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات وعلى كافة المستويات 	<p>المتكافئة في المشاركة وتولي المناصب المختلفة</p>
<ul style="list-style-type: none"> • عدد حملات التوعية المجتمعية المنفذة من قبل النساء والتي تستهدف ترسيخ ثقافة السلم الاهلي. • اعداد النساء المستهدفات من الاحزاب والاتجاهات الفلسطينية المختلفة والتي تلقت توعية حول قيم المواطنة ومفاهيم السلم المجتمعي. • عدد لقاءات الحوار ما بين النساء والفتيات من كافة المستويات التنظيمية والاطر الحزبية الفلسطينية. • عدد المبادرات النسوية التي تم تبنيها والمتعلقة بقضايا السلم الاهلي المجتمعي ومفاهيم الوحدة الوطنية. • مدى رضا الاطراف ذات العلاقة حول مشاركة النساء والفتيات في جهود المصالحة والوحدة الفلسطينية الداخلية 	<p>السياسة الثالثة: تفعيل دور المرأة في الحفاظ على قيم السلم الاهلي المجتمعي وتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية</p>
	<p>السياسة الرابعة: زيادة تمثيل المرأة الفلسطينية ومشاركتها في الآليات والهيئات الدولية والاقليمية وضمن جهود حفظ الأمن والسلم الدوليين</p>